

فتح الباري شرح صحيح البخاري

لأن الخطابي قال يحتمل أن يكون المراد بقوله ممسكة أي مأخوذة باليد يقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه يصير هكذا خذي قطعة مأخوذة وقال الكرمانى صنيع البخاري يشعر بان الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب بابا مستقلا انتهى واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عداه ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من ذريرة وما استبعده بن قتيبة من امتهان المسك ليس ببعيد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقدر عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه أسرع إلى الحبل حكاة الماوردي قال فعلى الأول إن فقدت المسك استعملت ما خلفه في طيب الريح وعلى الثاني ما يقوم مقامه في إسراع العلوق وضعف النووي الثاني وقال لو كان صحيحا لاختصت به المزوجة قال وإطلاق الأحاديث يردده والصواب إن ذلك مستحب لكل مغتسل من حيض أو نفاس ويكره تركه للقادرة فإن لم تجد مسكا فطيبا فإن لم تجد فمزيتا كالطين وإلا فالماء كاف وقد سبق في الباب قبله أن الحادة تتبخر بالقسط فيجزئها قوله فتطهري قال في الرواية التي بعدها توضئي أي تنظفي قوله سبحانه ﴿ زَادَ فِي الْوَايَةِ الْآتِيَةِ اسْتَحْيَ وَأَعْرَضَ وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ فَلَمَّا رَأَيْتَهُ اسْتَحْيَ عِلْمَتَهَا وَزَادَ الدَّارِمِيُّ وَهُوَ يَسْمَعُ فَلَا يَنْكُرُ قَوْلُهُ أَثَرَ الدَّمِ قَالَ النَّوَوِيُّ الْمُرَادُ بِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْفَرْجُ وَقَالَ الْمَحَامِلِيُّ يَسْتَحْبُّ لَهَا أَنْ تَطِيبَ كُلَّ مَوْضِعٍ أَصَابَهُ الدَّمُ مِنْ بَدْنِهَا قَالَ وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُ قُلْتُ وَيَصْرَحُ بِهِ رَوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ تَتَّبِعِي بِهَا مَوَاضِعَ الدَّمِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ التَّسْبِيحُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ وَمَعْنَاهُ هُنَا كَيْفَ يَخْفَى هَذَا الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي فَهْمِهِ إِلَى فِكْرٍ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ الْكُنَايَاتِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَوْرَاتِ وَفِيهِ سَوْالُ الْمَرْأَةِ الْعَالَمِ عَنْ أَحْوَالِهَا الَّتِي يَحْتَشِمُ مِنْهَا وَلِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ فِي نِسَاءِ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنِ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي بَعْضِ طَرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَقْدِمُ فِي الْعِلْمِ مَعْلُقًا وَفِيهِ الْاِكْتِفَاءُ بِالْتَعْرِيزِ وَالْإِشَارَةِ فِي الْأُمُورِ الْمُسْتَهْجَنَةِ وَتَكْرِيرُ الْجَوَابِ لِإِفْهَامِ السَّائِلِ وَإِنَّمَا كَرَّرَهُ مَعَ كَوْنِهَا لَمْ تَفْهَمْ أَوَّلًا لِأَنَّ الْجَوَابَ بِهِ يُؤْخَذُ مِنْ إِعْرَاضِهِ بِوَجْهِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَوْضِيئِي أَيِ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَسْتَحْيِي مِنْ مُوَاجَهَةِ الْمَرْأَةِ بِالتَّصْرِيحِ بِهِ فَاكْتَفَى بِلِسَانِ الْحَالِ عَنْ لِسَانِ الْمَقَالِ وَفَهِمْتَ عَائِشَةُ B هَا ذَلِكَ عَنْهُ فَتَوَلَّتْ تَعْلِيمَهَا وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ فِي الْاِعْتَصَامِ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي تَعْرِفُ بِالْأَدْلَالِ وَفِيهِ تَفْسِيرُ كَلَامِ الْعَالَمِ بِحَضْرَتِهِ لِمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ إِذَا عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ يَعْجِبُهُ وَفِيهِ الْاِخْتِصَارُ عَنِ الْمَفْضُولِ بِحَضْرَةِ الْفَاضِلِ وَفِيهِ صَحَّةُ الْعَرَضِ عَلَى الْمُحَدَّثِ إِذَا أَقْرَأَهُ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ عَقِبَهُ نَعَمْ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي صَحَّةِ التَّحْمَلِ فَهْمُ السَّامِعِ لِجَمِيعِ

ما يسمعه وفيه الرفق بالمتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه
وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة وفيه حسن
خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم حلمه وحيائه زاده الله شرفاً